

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

إستونيا*، ألمانيا*، أيرلندا*، آيسلندا، البرتغال*، بلجيكا*، بولندا*، تشيكيا، الجبل الأسود*، الدانمرك، رومانيا*، سان مارينو*، سلوفينيا*، السويد*، فرنسا*، فنلندا*، كندا*، لاتفيا*، لكسمبرغ*، ليتوانيا*، ليختنشتاين*، مالطة*، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو*، النمسا، نيوزيلندا*، هولندا*، اليونان*: مشروع قرار

٤١/... تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفلبين

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها، وعن الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات واتفاقات حقوق الإنسان التي هي أطراف فيها،

وإذ يشير إلى تكرار الإعراب عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في الفلبين من جانب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة،

وإذ يعرب عن القلق إزاء ادعاءات وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في الفلبين، لا سيما تلك التي تشمل القتل والاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيين وممارسة التخويف والاضطهاد أو العنف ضد أعضاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والشعوب الأصلية والصحفيين والمحامين وأعضاء المعارضة السياسية، والقيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



وإذ يضع في اعتباره أنه، منذ الإعلان عن حملة مكافحة المخدرات غير المشروعة في الفلبين في منتصف عام ٢٠١٦، وردت ادعاءات بقتل آلاف الناس بدعوى ضلوعهم في الاتجار بالمخدرات وتعاطي المخدرات،

وإذ يؤكد من جديد عزم الدول الأعضاء على مجابهة مشكلة المخدرات العالمية والترويج النشط لمجتمع خال من تعاطي المخدرات من أجل المساعدة على ضمان تمكُّن جميع الناس من العيش في صحة وكرامة وسلام وأمن وازدهار، وإذ يؤكد من جديد أيضاً عزم الدول الأعضاء على معالجة مشاكل الصحة العامة والسلامة والمشاكل الاجتماعية المترتبة على تعاطي المخدرات،

وإذ يشدد على أن الحق في الحياة يجب أن يحظى باحترام وحماية جميع وكالات إنفاذ القانون في ما تبذله من جهود للتصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات، وأن الادعاءات المتعلقة بجرائم الاتجار بالمخدرات ينبغي أن تنظر فيها محاكم قانونية تتقيد بالقواعد والمعايير المعترف بها دولياً للمحاكمة العادلة ومراعاة الأصول القانونية،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء ادعاءات التهديد والتخويف والهجمات الشخصية التي تستهدف المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بمحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً،

وإذ يرحب بالبيانات التي أدلت بها حكومة الفلبين وتعرب فيها عن استعدادها للترحيب بخبراء مستقلين من الأمم المتحدة لإجراء تقييم موضوعي لحالة حقوق الإنسان في البلد،

وإذ يلاحظ مع التقدير اعتماد مجلس نواب الفلبين في حزيران/يونيه ٢٠١٩ قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان،

١- يحث حكومة الفلبين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حالات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء القسري، وعلى إجراء تحقيقات نزيهة ومساءلة الجناة، وفقاً للقواعد والمعايير الدولية، بما في ذلك مراعاة الأصول القانونية وسيادة القانون؛

٢- يدعو حكومة الفلبين إلى التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات مجلس حقوق الإنسان، بسبل منها تيسير الزيارات القطرية ومنع جميع أعمال التخويف أو الانتقام والامتناع عنها؛

٣- يطلب إلى المفوضة السامية أن تعد تقريراً خطياً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في الفلبين، وأن تقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والأربعين، على أن تعقب ذلك جلسة حوار معززة.